

محددات رئيسية تكبح الخيار العسكري لمصر ضد إثيوبيا

تحذيرات أميركية وأوروبية مباشرة من مخاطر اللجوء إلى الحسم العسكري للأزمة



استناد المفاوضات يغذي لغة الحرب في أزمة السد

شعوبها وتطوير التناقضات البيئية، وفي الحالتين هناك ثمن باهظ يمكن أن تدفعه مصر في القارة الأفريقية. الرابع: الإجراءات التي تتخذها مصر لمنع إهدار المياه والتوسع في عمليات تحلية مياه البحر وتقليل أنواع الزراعات التي تستهلك كميات كبيرة من المياه، كلها تصب في نطاق التهيئة للحد من تداعيات السد وتخزين مياهه، ومع أن البعض ذهب إلى أن ذلك من قبيل الخدع والتكتيكات، غير أن الأمور التي تنفق عليها كبيرة، ما ينشئ بانها مشروعات للحاضر والمستقبل، حيث رسمت سيناريوهات لأسوأ التطورات.

الخاص: الخبرة المصرية عودتنا أن هناك خيارات غير معننة، وتحركات في الكواليس سوف تؤدي إلى إيجاد حل لأزمة سد النهضة، على غرار النتيجة التي وصلت إليها القاهرة في القضية الفلسطينية مؤخرا وضعتها في قلبها، فالثقة التي تتعامل بها القاهرة مع الأزمة تشير إلى أن ثمة مفاجأة منتظرة بعد تفكيك جزء مهم من شبكة العلاقات التي نسجتها إثيوبيا مع قوى إقليمية ودولية، تستسلم لمشروع سد النهضة بالصورة التي تريدها إثيوبيا أو أن الخيار العسكري بات مستبعدا تماما، فهناك الكثير من الإجراءات التي يمكن القيام بها لتطبيق آديس أبابا والوصول إلى الهدف المطلوب وبتكلفة أقل وتمكن القاهرة من الحفاظ على متانة علاقاتها مع القارة الأفريقية.

والسعودية وكينيا، بما يوحي بأن لها علاقة أكثر بسد النهضة. وفي ظل التحول في علاقات القاهرة بالإدارة الأميركية من المفيد للثانية ألا تترك أزمة سد النهضة مفتوحة كمنغص في الخاصرة المصرية وهي تريد الاستفادة من دورها في القضية الفلسطينية، ما يدفع في اتجاه تفعيل وساطتها مدى بعيد، مع أنها لا تزال محاطة برفض إثيوبي واضح وعدم انصياع لسلح العقوبات، بجانب أن أولوية الاهتمام منصبة على أزمة إقليم تيغراي وليس سد النهضة حتى الآن.

الثاني: لدى القاهرة معلومات فنية بان التحليل النهائي لتعليق جسم السد بما يسمح بتخزين كمية المياه المطلوبة للملء الثاني وقدرها 13.5 مليار متر مكعب غير مكتمل، بما يقود إلى تخزين كمية أقل من ذلك تصل إلى مستوى الملء الأول، أي نحو خمسة مليارات متر مكعب، تفرغ عملية وقوع الضرر الفعلي على مصر من مضمونها وتبعد شبح العمل العسكري أو تضعه على الرف، ما يحقق لأديس أبابا نصرا معنويا في مسألة الوفاء بموعده الملء الثاني، بغض النظر عن الكمية.

الثالث: تخشى القاهرة من أن يفضي العمل العسكري لتفتيت الدولة الإثيوبية التي تعوم على براكين من الخلافات العرقية زادت معها الأزمات بين حكومات الأقاليم والحكومة المركزية، وأي ضربة توجهها مصر للسد ستؤدي إلى انهيار دولة كبيرة ومهمة في المنطقة، أو تكاتف

طمانته المواطنين بعدم المساس بحقوقهم التاريخية في مياه النيل وعدم الاقتراب من قفزة واحدة منها تحت أي ظرف، في وقت لا تتفق في أن استئناف المفاوضات يمكن أن يحقق نتيجة إيجابية، وأن العمل العسكري له كوابحه الإقليمية والدولية العديدة.

إطار عام للكوابح

يمكن رصد خمسة محددات ترجح تراجع فرص العمل العسكري الذي تعلم القاهرة أن تكلفته سوف تكون عالية وعن مستويات متباينة، تتقدم أو تتأخر، غير أنها في المجمل النهائي تمثل إطارا عاما لفكرة الكوابح الموضوعية.

الأول: التحذيرات الأميركية والأوروبية المباشرة من مخاطر اللجوء إلى الحسم العسكري للأزمة، وهي رسالة لا تحمل تهديدا لمصر بقدر ما تحمل رسالة تهدئة وتطمين تعزز منهج المفاوضات، وأن هناك عملية سياسية سوف تشرع واشتغل في القيام بها، أو بدأت فعلا منذ تعيين جيفري فيلتنام مبعوثا خاصا للقرن الأفريقي وقيامه بجولة في المنطقة الشهر الماضي، والبدء في جولة جديدة حاليا يزور فيها قطر والإمارات

مصر وأفريقيا التي حاولت آديس أبابا الإيحاء بانها مختلة، ومحاولة تسويق نمط سلبى للعلاقات المشتركة.

جريت مصر تحديد الخط الأحمر في الأزمة الليبية، وعرف بخط سرت - الجفرة وأكدت أن تجاوزه يؤدي إلى تدخلها عسكريا ونجحت في رد المرتزة والمليشيات والقوات التركية من التقدم نحوها، وبعدها بدأت الأزمة تشهد انفراجا سياسيا، وحاولت تكرار الأمر مع إثيوبيا ورسمت مؤخرا خطا مماثلا ربطته بنقص حصنها التاريخية من المياه. بعد النقص في المياه نقطة ملتبسة إلى حد بعيد ومن السهولة القفز عليها من جانب إثيوبيا وتمنحها فرصة لإجهاض أي ضربة عسكرية محتملة قريبا لأن الماء الثاني من الممكن حدوثه دون وقوع أضرار حقيقية حاليا على مصر، الأمر الذي تعزز بتصريحات تفسيرية لوزير الخارجية المصري سامح شكري أشار فيها مباشرة إلى عدم تضرر القاهرة من الملء الثاني استنادا إلى الاحتياطي الاستراتيجي في خزان السد العالي واتخاذ جملة الإجراءات الاحتياطية الفنية.

استقرت هذه التصريحات فئة من المصريين، وأرخت بظلال قاتمة على الموقف الرسمي وأظهرته في صورة من يتهرب من العمل العسكري، وحتى التبريرات اللاحقة التي قدمها شكري وحاولت إعادة ضبط الدفة في الاتجاه الحاسم الأول لم تقطع في تبديد الشكوك، وجرى فهمها باعتبارها محاولة دبلوماسية تهدئة خواطر الرأي العام الذي بدأ يميل عاطفيا للمصرامة، ليس للأهمية الحيوية التي يحتلها نهر النيل في الوجودان المصري، بل لأن المسار العسكري بات مرتبطا بالكرامة.

وضع هذا السقف عبئا مضاعفا على القيادة السياسية التي درجت على



شكلت المناورات العسكرية الأخيرة بين مصر والسودان بمثابة رسالة إنذار إلى إثيوبيا في حال إصرارها على ملء ثان لسد النهضة بشكل أحادي، حيث يغذي انسداد المفاوضات بين الدول الثلاث لغة الحرب في ظل استنزاف آديس أبابا المستمرة، لكن مع ذلك يبقى خيار الحرب مستبعدا لمعالجة الأزمة استنادا لعدة معطيات أبرزها التحذيرات الأميركية والأوروبية المباشرة للقاهرة، من تداعيات كارثية على المنطقة في حال اختارت الحسم العسكري.

الجلوس بجديفة على طاولة المفاوضات، وتميل شريحة من المصريين إلى تسخير الأرض تحت أقدام قيادتهم السياسية، وحضها على دعم عملية توجيه ضربة عسكرية قبل الملء الثاني لخزان السد، بمعنى القيام بها خلال أيام قليلة، لأن هذا الملء من المفترض أن تبدأ أولى مراحلها خلال الشهر الجاري، ولذلك بدأ التشجيع يمثل عبئا على القاهرة لا تستطيع مجاراته أو نفيه تماما، فالأزمة وجودية ولن يغفر التاريخ أي تهاون في التعامل معها.

تراجع تدريجي

بدأ خيار الحرب ينسحب تدريجيا مع تحذير الولايات المتحدة قبل أيام من أن الحل العسكري لأزمة السد الإثيوبي سوف يكون كارثيا على المنطقة، ثم تبعها إعلان المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي من أنه "لا حل عسكريا" للأزمة ذاتها، وهي المرة الأولى التي يأتي الكلام مباشرا في هذه الضمائر، واعتبره مراقبون بمثابة إنذار شديد اللهجة ومحاولة لقطع الطريق على التفكير في التعامل مع الأزمة عبر الحل العسكري.

يستطيع المتابع لأزمة سد النهضة التأكد من أن القاهرة لا تريد التعاطي بخشونة معها بدليل أنها صبرت نحو عشرة أعوام على مفاوضات عقيدة ولم تنتج تغييرا ملموسا في الموقف الإثيوبي، على الرغم من المحطات والجولات العديدة والوساطات المتنوعة التي مرت بها والتلويح بالعبء العسكري يمكن فهمه في إطار الردع وليس الفعل. كما أن اتفاقيات التعاون الأمني التي وقعتها مصر علنا مع كل من السودان وبروندي وأوغندا وكينيا، لم يكن الغرض منها تجهيز المسرح الإقليمي لعمل عسكري ضد إثيوبيا، وجاءت في إطار إعادة هندسة الوضع الإقليمي بشكل يريح القاهرة، والدفاع عن علاقات المصالح القوية بين



محمد أبو الفضل كاتب مصري

القاهرة - راج حديث الحرب بين مصر وإثيوبيا مع بدء مناورات عسكرية بين القاهرة والخرطوم في 26 مايو، ومع الإعلان عن انتهاء المناورات، الإثنين، دون حدوث تطورات على هذا المستوى خفت نبيرة التحريض لدى قطاعات كثيرة وتيقن أصحابها أن التعامل مع أزمة سد النهضة عملية معقدة لها أبعاد داخلية وإقليمية ودولية، وليست نزهة كما حاول البعض تصويرها اعتمادا على القدرات التسلحية الكبيرة لمصر.

دفعت التلميحات الرسمية بشأن الخيارات المفتوحة إذا تضررت مصر مائتا من السد إلى ترجيح كفة الحرب التي أسهمت فيها التدريبات العسكرية بين مصر والسودان وكثافة القوات المشاركة، تارة بعنوان "تسور النيل 2"، وأخرى باسم "حماة النيل".

خيار الحرب بدأ ينسحب تدريجيا مع تحذير واشنطن من أن الحل العسكري لأزمة السد سوف يكون كارثيا على المنطقة

ولعب الانسداد الذي واجهته المفاوضات بين الدول الثلاث، مصر والسودان وإثيوبيا، دورا مهما في تغذية حديث الحرب على حساب الاتفاق والسلام، وبدت خيارا غير بعيد مع إصرار آديس أبابا على تنفيذ الملء في شهر يونيو الجاري واستعدادها لمجابهة أي تصعيد عسكري، ثم إعلان رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، الإثنين، عن عزم بلاده الشروع في بناء مئة سد صغير ومتوسط خلال العام المقبل.

ردت عليه القاهرة بالرفض التام في حينه، وأضافته إلى قائمة المبررات التي دفعها للتشكيك في النوايا الإثيوبية وعدم رغبتها في توقيع اتفاق ملزم يحفظ حقوق الدول الثلاث، والهروب من

هل يضمن الاتفاق السياسي في الصومال نجاح الانتخابات؟

عدم وجود حلول لأزمات البلاد يؤدي إلى فشل الاستحقاق الانتخابي

ويأتي ذلك بالتوازي مع إعلان وزارة المالية عن أزمة اقتصادية كبيرة وعجز مالي لصرف رواتب الموظفين، نتيجة توقف المنح المالية لدعم خزينة الدولة إلى جانب جائحة كورونا التي أثرت سلبا على الاقتصاد وقطاعات رئيسية مختلفة، وهو ما يعيق جهود الحكومة لتنظيم الانتخابات.

إنهاء الأزمة السياسية بشكل عام يتوقف على بقاء رئيس الوزراء الصومالي محمد حسين روبلي على منهنج السياسة الوسطية

وخلص على إلى أن هناك العديد من الملفات الجارية الشائكة كالجانب الانتخابية وانتخابات أعضاء صوماليلاند وتشكيل لجنة أمن الانتخابات، التي من الممكن أن تخلق خلافات تعرقل تنظيم الانتخابات.

وحتى الآن، لم يتم الاتفاق على موعد للانتخابات، حيث تقدر الميزانية المالية للعملية بأكثر من 40 مليون دولار، على أن تدفع الحكومة 10 في المئة منها بواقع 4 ملايين دولار.

دراسة العقبات التي تواجه الاتفاق في حال تطبيقه على أرض الواقع.

ويعتقد محللون أنه بالرغم من الإيجابيات التي تضمنها الاتفاق، إلا أن هناك تحديات جمة في ما يتعلق بملفات تختلف حولها الأطراف المفاوضة في المؤتمر التشاوري حول الانتخابات.

وتذكر سعيد على المحلل السياسي في مركز الصومال للدراسات في تصريحات صحافية، أن الأطراف المفاوضة في المؤتمر التشاوري لم تناقش ملف مراكز الانتخابات، حيث ينص اتفاق 17 سبتمبر على تحديد اثنين من مراكز المحافظات في الولايات الفيدرالية كدائرتين انتخابيتين، رغم الظروف الأمنية التي تشهدها بعض محافظات الولايات الفيدرالية كمدن بلدوين، براوة، وجربهاري والتي من الصعب الوصول إليها إلا عبر الطائرات.

ناهيك عن استضافة الكم الكبير من المندوبين الذين سيختارون النواب بواقع 101 مندوب لكل نائب، وهو ما سيرهق عملية الانتخابات ما لم تتفق الأطراف على هذا الملف الذي يأتي في إطار التحدي الأمني، وفق سعيد.

وسيشكل الاقتصاد بدوره تحديا كبيرا أمام تنفيذ عملية الانتخابات في البلاد، حيث تقدر الميزانية المالية للعملية بأكثر من 40 مليون دولار، على أن تدفع الحكومة 10 في المئة منها بواقع 4 ملايين دولار.

ولإي جانب قضية إقليم جدو التي تعد من أهم المسائل الخلافية بين الرئيس فرماجو ورئيس ولاية جوبالاند المحلية حول من يدير انتخابات هذا الإقليم.

ويلفت محمد مصطفى المحلل السياسي في مركز سسهن للدراسات في تصريحات صحافية، إلى أن إجراء انتخابات في غضون شهرين اتخذ لثلاثة أسباب: الأول امتصاص الغضب الشعبي والدولي تجاه عدم السياسي في البلاد، وإنهاء حالة عدم اليقين للانتخابات إلى جانب استياء الصوماليين من عدم تحديد سقف محدد



مسار الانتخابات مفتوح على احتمالات كثيرة

الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد طيلة الأشهر الماضية.

لكن في الوقت نفسه لا ينهي الاتفاق أزمة العملية السياسية حول الانتخابات بشكل عام نظرا إلى الملفات الشائكة حول مجرياتها.

وبحكم قرب القيادة الحالية من دوائر صنع القرار وإمكانية تأثيرها في مجريات الانتخابات البرلمانية بمجلسيه الشعب والشيوخ، سيبقى الوضع مفتوحا أمام تفكير الأزمة السياسية من جديد حول ملفات متعلقة بالية إجرائها.

وبحسب أنور، فإن إنهاء الأزمة السياسية بشكل عام يتوقف على بقاء رئيس الوزراء الصومالي محمد حسين روبلي على منهنج السياسة الوسطية التي أفضت إلى الاتفاق المؤتمر التشاوري حول الانتخابات.

وفي تقديره، فإن تكليف روبلي بمسؤولية حل بعض المسائل الخلافية ما هو إلا اختبار حول مدى حياديته لإدارة هذه الملفات، ما يضمن التزام رؤساء الولايات بوعودهم لتنفيذ الاتفاق.

وتنص بنود الاتفاق للمؤتمر التشاوري على أن يتحمل روبلي مسؤولية إدارة ملف انتخابات ممثلي إقليم صوماليلاند، الذي تتخوف القوى السياسية من احتمالية اختطافها من قبل نائب رئيس الوزراء مهد جويلد المقرب من رئيس البلاد فرماجو.